بحث بعنوان

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجبهة الديمقراطية) ١٩٦٩- ١٩٧٤

دراسة من خلال الوثائق

Democratic Popular Front for The Liberation of Palestine (The Democratic Front) (1969- 1974):

Study in the Palestine Arab Documents.

الدكتور عماد رفعت البشتاوي

أستاذ مساعد التاريخ السياسي المعاصر

جامعة الخليل- فلسطين

الملخص

تناولت الدراسة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين(الجبهة الديمقراطية) ١٩٦٩– ١٩٧٤ من حيث: نشأتها من رحم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما وتطرقت الدراسة إلى علاقة الجبهة بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال دورات المجلس الوطني الفلسطيني (من الدورة السادسة وحتى الدورة الثانية عشرة).

وناقشت الدراسة أيديولوجية الجبهة، ورؤيتها لمفهوم المقاومة، ومواقفها من مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ولا سيما مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ومشروع الحل المرحلي.

Abstract

This study is concerned with the Democratic Popular Front for the Liberation of Palestine (the Democratic Front) 1969- 1974 in terms of its: establishment from The womb Of the popular front for the liberation of Palestine, The study also deals with the Front relationship with PLO through the sessions of the Palestine National Council (From The Sixth Session To The Twelfth One).

The study Discussed It ideology, vision regarding the concept of resistance and positions on the peaceful compromise settlements of the Palestinian cause, especially the settlement of the democratic Palestinian state and the project of the transitional solution.

المقدمة

شكل مؤتمر آب ١٩٦٨ منعطفاً مهماً في حياة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نتيجة السجالات التي دارت بين الجناحين الماركسي والقومي، أدت في نهاية المطاف إلى انشقاقات عن الجبهة الشعبية، كان أبرزها إعلان الجناح الماركسي داخل الجبهة الشعبية عن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٢/٢١، التي أعلنت من خلال مؤتمرها التأسيسي إنهاء علاقتها بيمين الجبهة الشعبية، والعمل بشكل مستقل أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً.

تتناول الدراسة موضوع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٤، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية بناء على الأحداث المهمة التي حدثت في تاريخ الجبهة، حيث شهد عام ١٩٦٩ نشوئها، بعد سلسلة من السجالات التي دارت داخل حركة القوميين العرب أولاً، ثم داخل الجبهة الشعبية لاحقاً، وبالنسبة لعام ١٩٧٤ فيعتبر عاماً مهماً على صعيد القضية الفلسطينية من حيث اعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وكذلك طرح مشروع النقاط العشر أو البرنامج المرحلي.

وتعرضت الدراسة أيضاً إلى أيديولوجية الجبهة، ونظرتها لحركة المقاومة، ورؤيتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على (الوثائق الفلسطينية العربية) والتي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ، كما اعتمدت على الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، والمذكرات الشخصية صاحبة العلاقة المباشرة، مثل كتاب نايف حواتمة يتحدث لعماد نداف،

وكتاب البرنامج المرحلي ١٩٧٣- ١٩٧٤، لنايف حواتمة وقيس عبد الكريم، وحركة القوميين العرب لباسل الكبيسي.

مشكلة الدراسة :

تشكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٩ بعد صراع فكري و سياسي داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . السؤال الرئيس لهذا الدراسة : ماهي مساهمة الجبهة الديمقراطية في الحركة االوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية . و يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

-ما هي الظروف التي أدت الى انشقاق الجبهة الديمقراطية ؟

-هل كانت أسباب الانشقاق فكرية أم سياسية و شخصية ؟

-هل هناك دور لبعض الأطراف الفلسطينية دور و مصلحة في هذا الانشقاق ؟

-ما هو الدور الذي لعبته الجبهة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية ؟

فرضيات الدراسة :

-انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية كان المحرك الرئيسي له مطامح شخصية مغلف بالبعد الأيدلوجي و السياسي.

-المواقف التي اتخذتها الجبهة الديمقراطية كانت منسجمة ومتوافقة الى حد كبير مع حركة فتح وهذا ما لم يحدث مع الجبهة الشعبية.

أهداف الدراسة :

-رصد مراحل الصراع داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و التي قادت الى تشكل الجبهة الديمقراطية.

-تحليل عوامل الانشقاق و الصراع ما بين جورج حبش و نايف حواتمة.

-تتبع مساهمات و مشاركات الجبهة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية و مؤسساتها.

-استعراض أبرز الأفكار و المشاريع التي طرحتها أو تبنتها الجبهة الديمقراطية للتسوية السياسية.

أهمية الدراسة :

-دراسة دور تنظيم فلسطيني يساري لعب دوراً في الحركة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية ، ولاسيما في إطار الأفكار و المشاريع للتسوية السياسية.

-اعتماد الوثائق الفلسطينية كمصدر رئيسي لهذه الدراسة في محاولة للخروج بدراسة تتسم بالموضوعية.

منهجية الدراسة :

استخدام المنهج التاريخي من أجل تتبع الجبهة الديمقراطية منذ النشوء وصولاً لعام ١٩٧٤ ، سيتم كذلك استخدام منهج التحليل الوصفي لاسيما في مجال الصراع الأيدلوجي و الفكري مع باقي تيارات اليسار الفلسطيني.

نشأة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين(الجبهة الديمقراطية)

إن الحديث عن نشأة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين(الجبهة الديمقراطية) يستوجب التوقف عند التناقضات والخلافات التي عصفت بحركة القوميين العرب، والتي انتهت بنشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثم الصراعات الفكرية داخل الجبهة الشعبية أسفرت عن ظهور تنظيمات جديدة لا سيما الجبهة الشعبية الديمقراطية. فعملياً حافظت الحركة على تماسكها وانسجامها الفكري والسياسي حتى مطلع عام ١٩٥٩، حينما أبقت على ولائها مع عبد الناصر[i]، لأنها وجدت فيه المنقذ بعد محاولته بناء نظام اقتصادي واجتماعي بمفهوم اشتراكي، فقبلت بعض القيادات أمثال جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، هذا التوجه في حين أن محسن إبراهيم، ونايف حواتمه، والعديد من القيادات الشابة تحفظوا على ذلك، بحجة أن تطبيق مثل ذلك النظام يتطلب قيام حزب اشتراكي، ورفضوا نظرية الانتقال السلمي نحو الاشتراكية[ii].

واعتبر نايف حواتمه أن حركة القوميين العرب قد أفرغت من محتواها الفكري والطبقي منذ نهاية عام ١٩٥٨، حينما قررت الالتحام بالناصرية،فتنامى صراع بين اتجاهين: الأول يدفع باتجاه اليسار، والآخر باتجاه اليمين القومي[iii]، ورغم الصراع استطاعت الحركة الإبقاء على

علاقتها بالناصرية حتى عام ١٩٦٥، من خلال قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة عبد الناصر؛ غير أن الصراع الحقيقي قد نشب بين القوميين العرب والبيروقراطية الناصرية بعد عام ١٩٦٦ عندما قام الضباط المصريون المسؤولون عن شؤون اليمن الجنوبي، بانقلاب ضد الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن، فأصيب القوميون العرب بخيبة أمل حينما لم يجدوا رفاقهم الناصريين راديكالين بما فيه الكفاية لعمل جديد.وأخيراً شكلت هزيمة عام ١٩٦٧ الفصل الأخير من العلاقة والطلاق الحقيقي مع الناصرية[iv]، كما أنها شكلت صراعاً داخلياً في حركة القوميين العرب، حيث أن الهزيمة أدخلت الحركة في سجالات[v] داخلية وتنامى صراع بين تيارين: أحدهما أيد البقاء ضمن الخط القومي للحركة، وآخر اعتبر أن نهج الحركة كان سبباً من أسباب الهزيمة؛ فظهرت بوادر الانشقاق[vi].

لقد كشف انعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية في آب ١٩٦٨، عن الخلاف بين جناحين: الأول يميني، والآخر تقدمي، وعن ظروف عقد المؤتمر يقول حواتمه:" إنه شخصياً من قدم الوثيقة الرئيسة للمؤتمر (برنامج آب) وحضر المؤتمر اتجاهان الأول وطني يساري، والثاني قومي كلاسيكي، وتم انتخاب قيادة فاز فيها اليسار، لكن وتحت ضغط السلاح تم التراجع عن نتائج الانتخابات، وقبل اليسار ذلك شريطة أن يعقد مؤتمر آخر ينتخب من القاعدة خلال ثلاثة أشهر "[vii].

وشكل مؤتمر آب، وأحداث العنف التي تبعته ذريعة لحدوث انشقاقات كان المبادر لها أولاً أحمد جبريل، الذي أعلن عن تشكيل الجبهة الشعبية "القيادة العامة" في ١٠ تشرين ثاني ١٩٦٨[viii] تلاه الجناح التقدمي داخل الجبهة الشعبية والذي أعلن في بيانه التأسيسي في ١٩٦٩/٢/٢١ عن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وقد نص البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية على:

١. الالتزام بقرارات مؤتمر آب ١٩٦٨.

٢. إدانة ممارسات يمين الجبهة الشعبية.

٣. إنهاء كل علاقة مع يمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً.

٤. أقرت اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر آب تناضل – لحين عقد المؤتمر القادم – تحت مسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

٥. التسلح بأيديولوجية الطبقة العاملة في مجابهة الصهيونية والإمبريالية العالمية[ix].

وأعلنت كلاً من عصبة اليسار الثوري الفلسطيني في (٤/٦/ ١٩٦٩) [x] والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في (٩/٦/١٩٦٩) عن انضمامهما إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية[xi].

اعتبرت الجبهة الشعبية الديمقراطية التقرير السياسي– الذي صدر عن مؤتمر آب ١٩٦٨ للجبهة الشعبية قبل الانشقاق– الأساس الفكري والسياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية والإطار الأيديولوجي والسياسي لها، وعللت الجبهة ذلك، بأن نايف حواتمه هو من قدم الوثيقة الرئيسة المعروفة ببرنامج آب ١٩٦٨[xii].

وقد احتوى تقرير آب ١٩٦٨:

- تحليل لواقع القضية الفلسطينية ابتداءً من التاريخ العثماني حتى قيام إسرائيل، وأن الهزيمة التي حدثت عام ١٩٤٨ جاءت على يد قيادات اقطاعية دينية (الحاج أمين الحسيني) وأحزاب برجوازية كبيرة مثل حزب (الدفاع) والأنظمة الإقطاعية العربية مثل الملوك والرؤوساء العرب.

- كما أكد التقرير أن هزيمة عام ١٩٦٧، لم تكن هزيمة عسكرية، بقدر ما كانت هزيمة للتكوين الطبقي، والاقتصادي، والعسكري، والأيديولوجي لحركة التحرير، التي أفرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي دخلت حرب عام ١٩٦٧، ببرامج سياسية واقتصادية هزيلة أسقطتها في براثين الهزيمة، لذلك أوصى التقرير بالاسترشاد بالتجربتين الفيتنامية والكوبية كبديل لبرامج البرجوازية الصغيرة في الحل وطريق الانتصار.
- وانتقد التقرير مشاركة الجبهة الشعبية في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، وأكد أهمية الوحدة الوطنية، لتشكيل جبهة وطنية عريضة تمثل الطبقات الثورية، وأن الخلاص الوطني يقوم على أيديولوجية البروليتاريا المعادية للصهيونية، والرجعية العربية[xiii].

عقدت الجبهة الشعبية الديمقراطية مؤتمرها التأسيسي الأول في آب ١٩٧٠، والذي تبنى تحويل الحركة إلى حزب ماركسي لينيني يضم الفصائل الطليعية، كما وأقر المؤتمر التأسيسي وثيقة سياسية بعنوان (البرنامج العام)، وصادق على اللائحة الداخلية المؤقته، وتم انتخاب اللجنة المركزية الأولى، وانتخاب نايف حواتمه أميناً عاماً لها، وكلف باتخاذ الخطوات اللازمة؛ لتشكيل الحزب رسمياً[xiv].

وعقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الأول في تشرين ثاني ١٩٧١، في سياق مراجعة نقدية داخل الجبهة، وخلص المؤتمر إلى الإقرار بأن الجبهة بتكوينها الفعلي القائم ليست حزباً ماركسياً لينينياً، بل تنظيم ثوري يسعى للتحول إلى حزب ماركسي لينيني، وذلك بسبب عدم اكتمال شروط التحول البروليتاري، واستبدلت عبارة الالتزام بالماركسية والتي جاءت في مؤتمرها التأسيسي إلى عبارة الاسترشاد بها، والتي ظهرت في مؤتمرها الوطني العام في تشرين ثاني ١٩٧١[xv].

٤. علاقة الجبهة الشعبية الديمقراطية بمنظمة التحرير الفلسطينية

كانت المشاركة الأولى للجبهة الشعبية الديمقراطية في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة السادسة التي عقدت في (١- ٦ أيلول ١٩٦٩) حينما أُعلن عن تشكيلة المجلس الوطني بـ ١٠٢ مقعد مثلت الجبهة الشعبية الديمقراطية فيه بـ ٨ مقاعد[xvi]، وأوضحت الجبهة أن مشاركتها تعود للأسباب الآتية:

١. إبعاد كافة المنظمات المشبوهة وطنياً عن ساحة العمل الفدائي.
٢. تطهير المجلس من العناصر الرجعية والمشبوهة وشلة المليونيرية، التي استحوذت على العمل الوطني طوال العشرين عاماً الماضية.
٣. تطهير اللجنة التنفيذية من أصحاب رؤوس الأموال، الذين تخلوا عن النضال الوطني.
٤. تعزيز موقع القوى التقدمية والشريفة في المجلس[xvii].

وتقدمت الجبهة بمشروع قرار للدورة السادسة تضمن ثلاثة مسائل رئيسة:

أ. **مسألة الوحدة:** أكدت الجبهة أن الكثير من المنظمات تنشأ دون فكر سياسي لها، لذلك على المجلس العمل على إيقاف تشكيلها، وأنه لا سبيل للوحدة الوطنية إلا بإعادة تشكيل المجلس الوطني من المنظمات المقاتلة، وتصفية التشكيلات البيروقراطية في منظمة التحرير وإلغاء الامتيازات الطبقية والمادية في جيش التحرير.

ب. **مسألة العلاقات الفلسطينية العربية:** تحدد العلاقة بين منظمة التحرير والأنظمة العربية بعد أن تحسم تلك الدول موقفها من تشكيل لجان عربية مساندة لحركة المقاومة.

ج. **مسألة العلاقات الفلسطينية الدولية:** اعتبرت الجبهة أن الامبريالية العالمية والأمريكية هي من تمثل حليفاً للصهيونية ودولة إسرائيل، لذا سيكون النضال مشتركاً ضد الصهيونية والإمبريالية معاً، وحذر التقرير من محاولات الدس الرخيصة بين شعب فلسطين، والبلدان الاشتراكية[xviii].

عقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة الممتدة بين (٣٠/٥- ٤-٦ ١٩٧٠)، تميزت بمشاركة كل فصائل منظمة التحرير[xix].

تقدمت الجبهة الشعبة الديمقراطية بمذكرة للدورة السابعة أوضحت فيها أن القضية الفلسطينية بدأت تشهد مرحلة خطيرة منذ مطلع ١٩٧٠، نتيجة سلسلة من الأوضاع العربية والدولية، الأمر الذي يتطلب من المجلس الوقوف بشجاعة وطنية وثورية أمام هذه الأوضاع:

- **فعلى صعيد السياسة الدولية:** بادرت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة جديدة لفرض تسوية دولية وفق المضمون الأمريكي والصهيوني، وفي الاتجاه المعاكس فإن الاتحاد السوفيتي يقف موقفاً صلباً من القضية، ويدعو إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي[xx].
- **أما على الصعيد العربي:** فبعد أحداث الأردن ١٩٧٠[xxi]،أصبحت القضية تشهد تدخلات سلبية من بعض الدول العربية التي أبدت استعدادها للاعتراف بإسرائيل في محاولة منها لعزل المقاومة عن دورها الجماهيري، وزرع العقبات في طريقها.

وخلصت المذكرة إلى أن الأزمة التي أصبحت تعاني منها القضية الفلسطينية، لا سيما حركة المقاومة تستدعي العمل مع القوى الاشتراكية، والعالمية، والديمقراطية، في العالم لمحاربة الإمبريالية العالمية، والصهيونية[xxii].

انعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة في القاهرة (٢/٢٨- ٣/٥ ١٩٧١)، في ظل وضعين خطيرين في مصير القضية وحركة المقاومة الفلسطينية: تمثل الأول في طرح مشاريع التسوية السياسية من الولايات المتحدة، والثاني اشتداد الصراع مع النظام الأردني[xxiii].

قدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية مذكرة إلى الدورة الثامنة حول مشاريع التسوية والمهمات الراهنة لحركة المقاومة تضمنت:

- رؤية من الجبهة بإمكانية التوصل إلى سلام فيما أصبح يسمى أزمة الشرق الأوسط من خلال مشاريع التسوية الدولية، خاصة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وهو ما ترفضة الجبهة بشكله الحالي.
- وتضمنت المذكرة هجوماً سياسياً واسعاً على النظام الأردني: لأنه المسؤول عن حملة التطويق والإبادة ضد المقاومة الفلسطينية[xxiv].

وحول موقف الجبهة من قرارات الدورة الثامنة، أوضح حواتمه أن نقاشات المؤتمر قد كشفت عن تناقض بين تيارين متعارضين:

التيار الأول: فهم الأزمة الحقيقية للمقاومة والقضية الفلسطينية ووافق على بناء جبهة أردنية فلسطينية، وتصحيح العلاقات العربية لإنشاء جبهة وطنية عريضة.

التيار الثاني: يدفع باتجاه بقاء القديم رافعاً شعار الوحدة الوطنية من دون أية مضامين حقيقية، وذلك من خلال رفضه الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية،وذهب حواتمه على أن المؤتمر قد خرج بأوراق شكلية خالية من المضمون[xxv].

وفي دورة المجلس الوطني التاسعة التي انعقدت في الفترة الممتدة بين (٧-١٢ تموز ١٩٧١) كانت الظروف أكثر تعقيداً من الدورة الثامنة من حيث اشتداد الضغط، لتمرير الحلول

السياسية وتأزم الوضع على الساحة الأردنية، حيث انفجر الوضع –كما كان متوقعاً– في الأردن أثناء انعقاد دورة المجلس الأمر الذي اقتضى إنهاء الاجتماعات بأقصى سرعة[xxvi].

وكان التقرير الذي تقدمت به الجبهة الشعبية الديمقراطية من أوسع وأشمل التقارير التي قدمت للمجلس، وتضمن سلسلة من الفصول:

- **الفصلان الأول والثاني:** تحدثا عن عدم إمكانية التعايش مع النظام الأردني بعد أحداث أيلول ١٩٧٠، وأن الكفاح ضد الاستعمار يجب أن يكون موازياً للنضال ضد الخيانة الوطنية، الأمر الذي يستدعي من المجلس إعادة النظر في البرامج النضالية، للخروج بموقف متماسك.
- **وتناول الفصل الثالث:** الوضع الراهن في الأردن واصفاً النظام بأنه تحول إلى أداة قمع ضد الفدائيين، لذلك فإن مهمة التحرير الوطني تتطلب تحرير البلاد من ذلك النظام وفك الارتباط بالأسواق العالمية الرأسمالية وتسليح الجيوش بأسلحة المعسكر الاشتراكي.
- **وتحدث الفصلان الرابع والخامس:** عن الوضع الراهن في المناطق المحتلة والمقاومة الفلسطينية على الصعيد العربي[xxvii].

وسبق عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، انعقاد المؤتمر الشعبي الذي دعت إليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في (٦–١٠ نيسان ١٩٧٢)، وباشر المجلس الوطني العاشر دورته في يومي (١١–١٢ نيسان ١٩٧٢)، وكان من قراراته اعتماد البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الفلسطيني، والذي صاغت برنامجه السياسي لجنة مشكلة من: صلاح خلف وعبد الوهاب الكيالي ونايف حواتمه قامت بتقديمه للجنة التنفيذية وتم اعتماده[xxviii].

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الحادية عشرة في القاهرة في(٦ كانون ثاني ١٩٧٣)، وأقر البرنامج السياسي والذي كان حواتمه قد اشترك في إعداده، كما وتقدم وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية- بمذكرة للمجلس طالب فيها بسحب قوات جيش التحرير الموجودة في الأردن، وتشكيل جبهة وطنية في الأردن، وجبهة اتحاد وطني في الأراضي المحتلة، واعتبرت صحيفة الحرية الناطقة باسم الجبهة، أن إقرار البرنامج السياسي والخطة المرحلية من المجلس بمثابة هزيمة فكرية ليمين منظمة التحرير[xxix].

شكل انعقاد دورة المجلس الوطني الثانية عشرة في القاهرة (الأول من حزيران ١٩٧٤)، علامة مميزة في علاقة الجبهة الشعبية الديمقراطية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالبرنامج السياسي المرحلي، وهو ما عرف ببرنامج النقاط العشر الذي ينسب للجبهة الديمقراطية صياغته وتم إقراره من اللجنة التنفيذية[xxx]،

٥. أيديولوجية الجبهة الشعبية الديمقراطية:

شكلت المقاومة مرتكزاً أساسياً في أيديولوجية الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، فمؤتمر آب ١٩٦٨، الذي اعتبر الأساس الفكري للجبهة من منطلق أن حواتمه هو الذي صاغ تقريره السياسي، قد صور تفكير الجبهة لطبيعة المقاومة وتحليل أسباب هزيمة عام ١٩٤٨، ونكسة عام ١٩٦٧.

حيث اعتبر التقرير أن حركة التحرير الوطني الفلسطينية والعربية قد دخلت صراعاً طبقياً وأيديولوجياً منذ نكبة عام ١٩٤٨، حينما أدركت البرجوازية الصغيرة فشل وإفلاس الأنظمة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة، فطرحت نفسها بديلاً لحركة التحرير الوطني، لكن هزيمة عام

١٩٦٧ أدخلت البرجوازية الصغيرة في ميزان البرجوازية الكبيرة والإقطاعية، حينما فسرت الهزيمة من منظور تكتيكي وتفوق عسكري إسرائيلي، فهم –وحسب ما أشار التقرير– قد قفزوا على حقائق التاريخ في محاكمتهم لوقائع الهزيمة حينما راهنوا على تلك الجيوش ورفضوا تسليح الشعب وتدريبه وتنظيمه في كتائب وميليشيات شعبية ولم يستفيدوا من التجربتين الكوبية والفيتنامية[xxxi].

كذلك اعتبر التقرير أن حركة المقاومة شكلت النقطة المضيئة على خريطة الوطن العربي، لكن وقوعها في أيدي اليمين الرجعي الفلسطيني الذي طرح شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية أدخلها في مؤامرة صمت الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، فكما أنه مطلوب من حركة المقاومة عدم التدخل وعدم الإنابة عن حركات التحرر في الأقطار العربية، فهي مطالبة بأن تضع شعار (عدم التدخل) في موضعه الصحيح: وذلك بالتدخل بكل ما يمس قضية فلسطين.

وعلى الصعيد الفلسطيني أوضح التقرير أن حركة المقاومة قد انساقت وراء ممارسات خاطئة ورجعية في قضايا الوحدة الوطنية، أدت هذه الممارسات إلى وضع قيادات رجعية على رأس حركة المقاومة، والتي قادت التاريخ الفلسطيني إلى فشل، بعدما تركت الطبقات الثورية تقاتل في حين أن القيادات كرست الإطارات الإقطاعية والرأسمالية ولا علاقة لهم بحركة المقاومة[xxxii].وخلص التقرير على أن أزمة حركة المقاومة مرهونة بالتكوين الأيديولوجي والطبقي والسياسي، وهي أزمة البرجوازية الصغيرة، فعملياً البرجوازية الكبيرة والإقطاعية حكم عليها مسبقاً ومنذ نكبة ١٩٤٨، لكن المعضلة في بديلها البرجوازية الصغيرة.

من هنا فإن حركة الكفاح المسلح مضطرة إلى إفراز جدل أيديولوجي وسياسي في صفوف حركة المقاومة وخارجها، لتتولى القيادة عناصر أكثر ثورية وتقدماً من العمال والفلاحين والفقراء،

لأن أبناءهم من يخوضون المقاومة المسلحة على الأرض، وأن العناصر الفتية المسلحة بوعي أيديولوجي يقع على عاتقها قيادة حركة الجدل الأيديولوجي لإفراز مثل هذه الطليعة[xxxiii].

وقد اقترحت الجبهة الشعبية الديمقراطية على المجلس الوطني في دورته السادسة توحيد سلاح المقاومة وتعزيز الطاقات المسلحة للانتقال بالعمل الفدائي إلى مرحلة حرب العصابات، ووضع خطة دفاع ذاتي مشتركة لحماية المقاومة ونشر تنظيم الميليشيا الشعبية في الضفة الشرقية[xxxiv].

وأكد بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لمؤتمر القمة العربي الخامس عام (١٩٦٩)، أن طرق محاربة إسرائيل لابد وأن تسير عبر التجربة الفيتنامية بالحرب في طوابير نظامية[xxxv].

وفي خطوة احتجاجية، أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية في (١٩٦٩/١٢/١٨) تعليق عضويتها في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني رداً على عدم تطوير عمل القيادة وطبيعة العلاقات الداخلية، حيث أن اقتراحات الجبهة وحسب ما أورد البيان كانت تجابه بالتأجيل خاصة مبدأ التكافؤ وتثبيت نظام داخلي تفصيلي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أن الإهمال المتكرر لتلك الأطروحات اضطرها للقيام بهذه الخطوة[xxxvi].

وقد شكلت أحداث الأردن عام ١٩٧٠، معضلة حقيقية لوضع المقاومة من وجهة نظر الجبهة، حينما اعتبرت أن أحداث ١٩٧٠/٢/١٠ قد أوقعت حركة المقاومة بين مطرقة العدو وسنديان النظام الحاكم في الأردن حينما أصر النظام الأردني على تصفية المقاومة فصارت تعيش حياة يومية عصيبة، أبعدتها عن القيام بدورها[xxxvii].

وفي تحليلها للدروس المستفادة من أحداث أيلول ١٩٧٠، وأثرها على المقاومة أوضحت الجبهة أن الثمن الذي دفعته المقاومة في الأردن يعود لسببين:

السبب الأول: غياب النظرية عن حياتها وممارساتها التكتيكية اليومية سواء على الساحة الأردنية الفلسطينية، أو علاقاتها بقوى التحرر الاشتراكية ليثبت صدق (أن لا ثورة بدون نظرية ثورية).

السبب الثاني: أكدت تجربة أحداث أيلول ١٩٧٠، أن الميدان الأساسي للثورة هو المدن والمخيمات ذات الكثافة البشرية العالية التي تذوب فيها المقاومة، فهي مصدر جيد للالتجاء والإمداد بفضل العامل البشري والثقافة الوطنية، بعكس القرى ذات الوضع الاقتصادي الرديء، لاعتمادها على الزراعة وأن دخلها المحدود يتم الإعاضة عنه بعمل أبنائها في السلك الحكومي والجيش، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها كثيراً[xxxviii].

لذا أوضح حواتمه أنه وبعد أحداث أيلول كان على المقاومة أن تحل أزمتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأن تعيد علاقاتها مع الأنظمة العربية وحركة التحرر العربية، فإما أن تدفع حياتها ثمن الوضع الراهن في الأردن، وأن تقبل باللعبة السياسية المطروحة، أو أن تأتي بحلول للمشاكل المطروحة، وذهب حواتمه أنه بالإمكان إيجاد حلول لتلك المشاكل، ولكن الصعوبة في تحديد نسبة النجاح، واستطرد حواتمه قائلاً: "أن المقاومة الجديدة تكمن في تعبئة الشعب الفلسطيني ضد النظام في الأردن"[xxxix].

وفي مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني في دورته عام ١٩٧١، أكدت المذكرة على ضرورة المراجعة الشاملة لأخطاء حركة المقاومة الاستراتيجية والتكتيكية، وذلك بتحقيق وحدة الساحة الأردنية الفلسطينية وتحديد الأخطاء المسلكية اليومية، لانتشالها من أزمتها الذاتية[xl].

وفي تقييمه لنتائج الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني أوضح حواتمه أن قضايا المقاومة، لم يعد بالإمكان حلها داخل قاعات المجلس الذي تتحكم فيه النزعات الإقليمية اليمينية، وبات مطروحاً على جميع القوى التقدمية والوطنية، التحالف مع القوى التقدمية والوطنية في الضفة الشرقية؛ لإنشاء جبهة وطنية عريضة، لمجابهة المعضلات التي تشوه قضية المقاومة[xli].وقبيل انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني التاسعة اقترحت الجبهة تشكيل المجلس بأكثرية من ممثلي القوى المقاتلة الذين تحملوا المسؤولية التاريخية بدلاً من إغراقه بالعناصر غير المنتمية التي لا يربطها بالنضال القومي أي التزام[xlii].

وبقيت الجبهة الشعبية الديمقراطية تعتبر أن الوحدة الوطنية لفصائل العمل الوطني الفلسطيني تتطلب برنامجاً شاملاً لتنظيم العلاقات بين فصائل المقاومة، وتوحيد جوانب عملها[xliii]، وأن العجز الذي وصلت إليه المقاومة سببه سيطرة برامج اليمين عليها، لذلك فإن الجبهة ستعمل على تقديم برامج وحدة وطنية وديمقراطية، بين كل المنظمات الفدائية بعد فشل برامج المقاومة اليمينية، وأن الإصرار على دمج منظمات المقاومة في منظمة واحدة ببرنامج يميني يكرس التمزق القائم بين صفوف المقاومة والشعب برغم المظاهر الشكلية، الوحدوية، وبالتالي ستفقد المقاومة دورها النضالي والثوري وتجد نفسها على هامش قيادة الشعب[xliv].

٦. موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية:

شكلت نظرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لطبيعة القضية الفلسطينية جزءاً من مشاريع التسوية، التي اقترحتها لحل المشكلة وفق رؤية موضوعية من منظورها.

والبداية كانت منذ مشروع القرار الذي تقدمت به الجبهة للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٩، إذ اقترحت الجبهة:

- رفض الحلول الشوفينية والرجعية الصهيونية– الاستعمارية– القائمة على الاعتراف بدولة إسرائيل كحقيقة في الشرق الأوسط، لأنه يتنافى مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية التي طرحت قبل حرب عام ١٩٦٧، القائمة على ذبح اليهود ورميهم في البحر.
- وإن البديل لذلك حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية والإسرائيلية يقوم على إزالة الكيان الصهيوني بكافة مؤسساته وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية لليهود والعرب دون تمييز، تشكل هذه الدولة جزءاً من دولة اتحادية عربية، وأن هذا الحل هو الكفيل بتحرير الإنسان العربي واليهودي من كل ألوان الشوفينية العنصرية وأن الوصول لمثل تلك الدولة لن يكون إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية[xlv].

وتضمن الطرح أن تكون الدولة الديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بكامل الحقوق والواجبات ضمن نهج تقدمي وديمقراطي نابع من الثقافة العربية الأصيلة، وأن يكون طابع الدولة

اشتراكي؛ لأن الطبيعة الاشتراكية هي الكفيلة بتصفية كافة أشكال القهر الطبقي والقومي بين العرب واليهود[xlvi]، وفي هذا الصدد أشاد حواتمه بالنموذج اليوغسلافي كنموذج يحتذى به في الشكل الدستوري للدولة الجديدة[xlvii].

ورحبت الجبهة بفتح حوار مع المنظمات الإسرائيلية التي تتخذ موقفاً معادياً من الصهيونية والإمبريالية، رغم أنها لم تصل بعد إلى موقف تقدمي حاسم من القضية الفلسطينية، وأشارت الجبهة إلى التمايز الواضح بينها وبين اليسار الإسرائيلي، المتمثل في حزب المباي مثلاً[xlviii].

ورفض حواتمه مشروع حل الدولة على جزء من أرض فلسطين، المشروع الذي تقترحه البرجوازية الفلسطينية واعتبره حلاً وهمياً؛ لأنه لن يكون حلاً مجدياً للعذاب اليومي للفلسطينيين ولا يوفر الحد الأدنى للمتطلبات المادية، ولا يشكل اتساعاً جغرافياً مناسباً لعودة اللاجئين[xlix].

وحول مشاريع التسوية رفضت الجبهة مشروع روجرز[l]؛ وانتقدت الدول العربية التي قبلت بالمقترحات الأمريكية، معتبرة أن المشروع يهدف إلى تصفية حركة المقاومة واستجداء الحلول من دوائر وزارة الخارجية الأمريكية[li]، واعتبرت الجبهة أن فكرة قبول العرب بالمشروع لإحراج إسرائيل قد فشلت، حيث أن إسرائيل قد وافقت، وبالتالي لم يحرج إلا دعاة الاستسلام؛ حيث أن قبول المشروع سيحقق لإسرائيل ما تسعى إليه من الاعتراف الدولي بكيانها المغتصب ومرور سفنها بالسويس والعقبة، ويكون السلام الذي تنشده بمثابة سلام تعاقدي خال من أي التزامات[lii]. لهذا دعت الجبهة لإسقاط كافة البرامج والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية كمشروح روجرز، وأن البديل عن ذلك إقامة جبهة وطنية تقدمية فلسطينية أردنية عربية عريضة بعكس مشاريع الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية[liii]، وأن هذا الرفض لتلك المشاريع يجب أن يترجم بتحرك

عملي يضع الأمور في نصابها، وليس عن طريق البيانات والاستنكارات الفردية، وأن الجبهة لن تدخر جهداً في إطلاع الجماهير على كل الحقيقة[liv].

في الوقت نفسه لم تنكر الجبهة أهمية التسوية السياسية، ففي تقريرها المقدم لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في تموز ،١٩٧١ أكدت الجبهة أن الحل السلمي للأزمة غير مستبعد، ولكن ليست تسوية جزئية بالمفهوم العربي والمشاريع الأمريكية؛ لأن التسوية الجزئية ستزيل عاملاً رئيساً من عوامل الضغط على إسرائيل[lv].

ورفضت الجبهة الشعبية الديمقراطية مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحته إسرائيل في الضفة الغربية، وأصدرت بياناً حول ما أسمته مؤامرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية هاجمت فيه المشروع، واعتبرته يسلب حق العودة وحق التحرير[lvi]. كما أشارت الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيانها في ٢٦ آب ١٩٧١، إلى أن إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ستكون بمثابة هيئات تمثيلية تقوم باتخاذ خطوات؛ لإعلان الحكم الذاتي في الضفة الغربية، في ظل الاحتلال، وأن هذه الدعوة قد لقيت استجابة من بعض رؤساء البلديات الذين دعوا لتشكيل برلمان من ١٠٠ عضو يمثل الضفة الغربية وتزامن ذلك مع دعوة (موشيه دايان) تشكيل حكومة فلسطينية في الضفة، وأن هذه الخطوة برأي الجبهة تجزىء القضية الفلسطينية، واعتبرت القائمين عليها فئة قليلة أنانية لا تعرف مصالحها[lvii].

كما ورفضت الجبهة مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحته الأردن[lviii]، وتقدمت بمشروع برنامج سياسي مضاد يدعو لقيام جبهة وطنية متحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية[lix] يعمل على تجديد وحدة الساحة الفلسطينية والإقليمية بين الشعبين وتوحيد النضال الفلسطيني الأردني، وإعادة تشكيل مؤسسات الجبهة المتحدة على أساس الانتخاب من القاعدة

إلى القمة واعتماد مبدأ التمثيل النسبي، مع التأكيد على الاستقلال الأيديولوجي لكل فصائل الجبهة المتحدة والحق في إصدار صحف مستقلة لكل فصيل، ويكون هذا بمثابة مشروع سياسي وتنظيمي متكامل للوحدة الوطنية[lx].

أما بالنسبة لمشروع الحكومة المؤقتة أشار حواتمه إلى أن هذه المسألة مطروحة على جدول أعمال الثورة، وأن قيامها مرتبط بعدة تطورات واسترشد بالتجربة الجزائرية حينما شكلت حكومة في فترة متأخرة، وكذلك التجربة الفيتنامية، وعن ذلك قال حواتمه:" ليس هناك في الثورات موقف نعم أو لا للحكومة المؤقتة وأن ذلك نابع من تطورات الحركة الثورية وخطط الأعداء"[lxi].

وعشية انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بين حواتمه: أن المؤتمر قد أفرغ من محتواه قبل انعقاده، وتحول إلى هيكل عظمي بسبب الخطوات الاستباقية التي تتم خارج إطاره في واشنطن والعواصم العربية، وأن الاتحاد السوفيتي يحاول إعادة الحياة إلى المؤتمر لإيجاد توازن في صالح العرب، وأنه من السابق لأوانه أن تتخذ المنظمة موقفاً من المؤتمر وأكد أن عقد المؤتمر على أساس القرار ٢٤٢، لا يعني الجبهة في شيء؛ لأنه يتعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية لاجيئين[lxii].

في هذه الفترة كان المجلس الوطني الفلسطيني على وشك عقد دورته الثانية عشرة، في الفترة الممتدة بين كانون ثاني وشباط ١٩٧٤، إلا أن خلافات قد دبت بين الفصائل الفلسطينية في تحديد البرنامج المرحلي لمواجهة التطورات التي استجدت بعد حرب عام ١٩٧٣، والخروج بموقف موحد، الأمر الذي استدعى تأجيل عقد الدورة وخلال شهر شباط ١٩٧٤، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً لها، طرحت خلالهما مسودة ورقة مشتركة قدمت من الجبهة الشعبية الديمقراطية وفتح والصاعقة، وأكد ياسر عبد ربه رئيس الدائرة الإعلامية في منظمة

التحرير أن هذه الورقة ستكون أساس الاتصال مع الأطراف الأخرى: (مصر، وسوريا، والاتحاد السوفيتي)، كما أنها أعدت من أجل تثبيت موقف منظمة التحرير وأن الموقف الرسمي من ورقة العمل سيقرر من خلال دورة المجلس الوطني الثانية عشرة، وفي ظل تباين المواقف بين الجبهتين الشعبية والشعبية الديمقراطية تم التوصل إلى برنامج موحد بين الفصائل في أيار ١٩٧٤، وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً لها وتم تأليف لجنة وضعت برنامج النقاط العشر وعرض على المجلس الوطني في دروته التي عقدت في (١ حزيران ١٩٧٤)، وتم إقراره باسم البرنامج المرحلي[lxiii].

وعن البرنامج المرحلي أكد حواتمه أن اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية هي التي أقرت ذلك البرنامج في دورتها الرابعة في آب ١٩٧٣[lxiv]، والذي يمثل الحلقة الأساسية في استراتيجية الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية على مراحل الصراع، مؤكداً أن البرنامج المرحلي قد أخرج المنظمة من النطاق المحلي والإقليمي لتصبح قضية عالمية وكما عمل على وحدة الصفوف بين أفراد الشعب في الداخل والخارج[lxv].

٧. الخاتمة

خلصت الدراسة للنتائج الآتية:

- عمت الخلافات حركة القوميين العرب في نهاية الخمسينات بسبب الصراع بين التيارين اليساري والقومي، لكن هزيمة عام ١٩٦٧، أوجدت المبررات لظهور تنظيمات مستقلة عن الحركة مثل تنظيم الجبهة الشعبية، إلا أن أحداث مؤتمرها الأول في آب ،١٩٦٨ قد كشف عن خلاف قديم ليبدأ فصل جديد من النزاعات انتهى ببروز تنظيمات فلسطينية جديدة أبرزها الجبهة الشعبية الديمقراطية في ١٩٦٩/٢/٢١.
- اعتبرت الجبهة الشعبية الديمقراطية أن مؤتمر آب ١٩٦٨، هو الأساس الفكري والأيديولوجي لها على اعتبار أن نايف حواتمه هو الذي قدم وثيقة المؤتمر بعنوان برنامج آب.
- أبقت الجبهة الشعبية الديمقراطية على علاقات جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، كونها فصيل رئيسي من فصائل المنظمة واعتبرت المنظمة الوعاء الأشمل للوحدة الوطنية بمنظور الجبهة، لذلك شاركت في كل دورات المجلس الوطني في الفترة الممتدة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤ (فترة الدراسة)، وكانت رائدة في رفع المذكرات وتقديم التقارير للمجلس للخروج بصيغة وفاق وطني تكون سبيلاً في التحرر والاستقلال.
- شكلت المقاومة مرتكزاً مهماً في حياة الجبهة الشعبية الديمقراطية، خاصة بعد أحداث الأردن، وللجبهة فلسفة واضحة في طبيعة المقاومة وشكلها ودورها في التحرر،

والمعضلات التي واجهتها والتصور لحل تلك المشكلات، والسبيل لتكوين جبهة وطنية فلسطينية عربية ، واعتبرت الجبهة أن المقاومة هي السبيل لكسر الحلول الاستسلامية، وطوق النجاة في التحرر وإقامة الدولة المستقلة.

- رغم إيمان الجبهة بأن المقاومة هي سبيل النصر والتحرر إلا أنها لم تستبعد دور التسوية السلمية في حل القضية وذلك من خلال إقامة علاقات مع القوى التقدمية في العالم العربي وإسرائيل والدول الاشتراكية، لمجابهة الصهيونية والإمبريالية والرجعية العربية. وهي صاحبة مشروع الحل المرحلي الذي عرض على المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة وتم إقراره ليصبح الاستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحافل الدولية لكسر الجمود الذي إنتاب القضية الفلسطينية، وليشكل أرضية صلبة أمام المشاريع الاستسلامية من وجهة نظر الجبهة.

[i]– فؤاد مطر، حكيم الثورة، ص٧٤.

[ii]– باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص٤٧.

[iii]– عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص٥٠.

[iv]– باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٤٨– ٤٩.

[v]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (١٩١)، ص٢٦٧.

[vi]– باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٥– ٧٦.

[vii]– عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٣– ٥٤.

[viii]– يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٣٤٤.

[ix]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٧٧)، ص ٦٧– ٦٨.

[x]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٢٤٠)، ص ٢٢٨.

[xi]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٢٥١)، ص ٢٣٧.

[xii]– عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص٥٣.

[xiii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧)، ص ٦٦٤– ٦٧١.

[xiv]– عماد جاد وآخرون، الفصائل الفلسطينية، ص ١٧٢.

[xv]– نفسه، ص ١٧٢–١٧٣.

[xvi]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص٦٦.

[xvii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦٢)، ص ٣٦٦.

[xviii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦٥)، ص ٣٧٧.

[xix]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص٢١.

[xx]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٣– ٣٦٥.

[xxi]– حاولت الحكومة الأردنية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨– ١٩٧٠ فرض هيبتها بعد تنامي قوة المنظمات الفلسطينية، وقد حدثت مواجهات ما بين المنظمات والحكومة الأردنية في ١٩٦٨/١١/٤، أعقبها توقيع اتفاقية بين الطرفين في ١٩٦٨/١١/١٥، ثم عادت العلاقات للتأزم وتجددت الاشتباكات في عام ١٩٧٠ بسبب الإجراءات الأردنية ومحاولتها ضبط العمل الفدائي وبلغت العلاقات المتوترة ذروتها بعد انفجار أحداث أيلول ١٩٧٠. لمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الأردنية والأحداث التي أدت إلى أحداث أيلول عام ١٩٧٠ انظر:

- صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، ص ١٢٩– ١٣٠.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص٧.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٧٢١– ٧٢٢)، ص ٨٣٦– ٨٣٨.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٨٢)، ص٥٨٩.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٥٦٨)، ص٧٦٥.
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، ص٩٨.

[xxii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٨.

[xxiii]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص١٤.

[xxiv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (١٥٩)، ص ١٦٥– ١٦٦.

[xxv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (١٨٢)، ص ٢٠٠–٢٠١.

[xxvi]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص١٧.

[xxvii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٤٩٥– ٥١١.

[xxviii]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، ص ٢١– ٢٣.

[xxix]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ص ٧– ١١.

[xxx]– برنامج النقاط العشر المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة ١٩٧٤:

١. رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لأنه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين.
٢. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة مستقلة.
٣. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني.
٤. أن أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية.
٥. النضال مع القوى الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني.
٦. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين، وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.
٧. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية.
٨. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني.
٩. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية، وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط المخططات الصهيونية الرجعية والامبريالية.
١٠. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف

[xxxi]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم (٥٧٧)، ص ٦٥٦– ٦٥٩.

[xxxii]– المصدر نفسه، ص ٦٦٢– ٦٦٤.

[xxxiii]– المصدر نفسه، ص ٦٦٨– ٦٧١.

[xxxiv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٣٦٥)، ص ٣٧٦.

[xxxv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٥٢٣)، ص ٤٨٥.

[xxxvi]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم (٥٤٩)، ص ٥١٧– ٥١٨.

[xxxvii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٥.

[xxxviii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٦٩٢)، ص ٧٧٩– ٧٨٠.

[xxxix]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٩٥٧)، ص ١٠٨٣– ١٠٨٤.

[xl]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (١٥٩)، ص ١٦٥.

[xli]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (١٩٤)، ص ٢١٤.

[xlii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٤٢٩)، ص ٤٥٦.

[xliii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، وثيقة رقم (٢٦٩)، ص ٣٠٣.

[xliv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، وثيقة رقم (٣٤٥)، ص ٣٧١.

[xlv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، رقم الوثيقة (٣٦٣)، ص ٣٦٦– ٣٦٧.

[xlvi]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، رقم الوثيقة (٤٨٦)، ص ٤٥٧– ٤٥٩.

[xlvii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٣٠٧)، ص ٣٩٨.

[xlviii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٢١)، ص ٢٥.

[xlix]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٥٠٥.

[l]– نص مشروع روجرز على انسحاب إسرائيل من أراض عربية احتلت وليس كل الأراضي وقيام مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، واعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل واستقلالها السياسي في وثائق يتم إيداعها في الأمم المتحدة، وإنهاء حالة الحرب، وحل مشكلة اللاجئين بشكل جزئي باستيعاب قطاعات منهم ضمن الدولة الإسرائيلية ويتم تنفيذ المشروع باتفاقيات وتسويات ثنائية بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أدخل روجرز بعض التعديلات على المشروع لكنه عاد وتراجع عنها أمام مجلس الشيوخ في فترة لاحقة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٣٢٣)، ص ٣٤٣.

[li]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٤٦٠)، ص ٦٠٤– ٦٠٥.

[lii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٥١١)، ص ٦٦٢.

[liii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم (٩١٦)، ص ١٠١٩.

[liv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (١٦٣)، ص ١٧٦.

[lv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٥١٤– ٥١٥.

[lvi]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص٣٨.

[lvii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٦٤٣)، ص ٧٠٨.

[lviii]– مشروع المملكة العربية المتحدة: تصبح بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية وتسمى بهذا الاسم، وتتكون المملكة العربية من قطرين الأول قطر فلسطين ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها، والثاني قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية، وبموجب المشروع تكون عمان العاصمة المركزية كما أنها عاصمة لقطر الأردن وتكون القدس عاصمة القدس فلسطين، ورئيس الدولة هو الملك الذي يتولى السلطة التنفيذية ومجلس وزراء مركزياً، أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك ومجلس الأمة، وتناط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك. لمزيد من التفاصيل حول موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية ومواقف باقي التنظيمات الفلسطينية من مشروع المملكة العربية المتحدة انظر:

الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢، وثيقة رقم (١١٥)، ص ١١٥– ١١٩؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢ ، وثيقة رقم (٣)، ص ١٨٩

[lix]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ٤٩ .

[lx]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، وثيقة رقم (١٦٢)، ص ١٩٤.

[lxi]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم (٢٧٧)، ص ٣٠٢– ٣٠٣.

[lxii]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم (١١٧)، ص ١٢٩.

[lxiii]– الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص٢١– ٢٥.

[lxiv]– نايف حواتمه وقيس عبد الكريم، البرنامج المرحلي ١٩٧٣– ١٩٧٤، ص ١٣.

[lxv]– الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، وثيقة رقم (٥٨)، ص ٦٣.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

أ. الوثائق الفلسطينية العربية.

١. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٦٩.
٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٠.
٣. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧١.
٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٢.
٥. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٤.
٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٥.
٧. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٣ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٦.
٨. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٤ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٦.
٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٧٥ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٧.

ب. الوثائق الأردنية:

١. الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وزارة الإعلام، عمان، (د.ت).
٢. الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢، وزارة الإعلام، عمان، ١٩٨٤.

ج. الكتاب السنوي:

١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٠ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٤.

٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٥.
٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٦.
٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٧٣ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٦.
٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٧٧.

ثانياً: المذكرات الشخصية:

١. حواتمه، نايف: البرنامج المرحلي ١٩٧٣- ١٩٧٤، دار التقدم العربي، بيروت،٢٠٠٢.
٢. مطر، فؤاد: حكيم الثورة، هاي لايت، لندن، ١٩٨٤.
٣. نداف، عماد: نايف حواتمه يتحدث، دار الجليل للنشر، ١٩٩٧.
٤. خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية، دار صيام للدعاية والنشر، الكويت، (د.ت).

ثالثاً: المراجع

١. جاد، عماد وآخرون، الفصائل الفلسطينية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢. صايغ، يزيد، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩- ١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣.
٣. الكبيسي، باسل: حركة القوميين العرب، وظيفة الناصر، القدس، د.ت.